الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تونس في .....

الوزير

مذكرة

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إلى السادة رؤساء الجامعات

والسيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات العليم العالي والبحث

الموضوع: حول اعتماد أفضل الأعداد في احتساب معدلات الوحدات التعليمية الخاضعة كليا لنظام المراقبة المستمرة.

المراجع :

- قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 19 أكتوبر 2012 والمتعلق بتنقيح قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 30 جوان 2009 والمتعلق بضبط دليل الإجراءات الموحد لنظام الأرصدة والقواعد العامة للتقييم والارتقاء في الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام "أمد
- المنشور عدد 61 لسنة 2012 المؤرخ في 18 ديسمبر 2012 والمتعلق باستغلال برمجية "سليما" وتطبيق "دليل الإجراءات الخاص بالقواعد العامة للتقييم والارتقاء في الشهادة الوطنية للإجازة في نظام أمد" (2012-2013)

تحية طيبة،

وبعد، لقد نص الفصل 16 (جديد) من القرار المؤرخ في 19 أكتوبر 2012 المشار إليه بالمرجع أعلاه على ما يلي :

"يشمل النظام الموحد القائم على المراقبة المستمرة في كل سداسي وحدتين تعليميتين اثنتين أو ثلاث وحدات تعليمية حسب مجال التكوين.

وتشتمل اختبارات المراقبة المستمرة على ثلاثة فروض حضورية على الأقل لكل وحدة تعليمية معنية يتم إجراؤها إما:

- على مستوى الوحدة في كليتها : في هذه الحال وعند إجراء فروض حضورية على مستوى الوحدة في كليتها، يحتسب في معدل الوحدة المعنية أفضل العددين ويتم استبعاد أسوء الأعداد.
- أو على مستوى العناصر المكونة للوحدة : يتم إجراء فرض حضوري واحد على الأقل في كل

عنصر. وعند إجراء فروض حضورية متعددة في عنصر واحد من عناصر الوحدة التعليمية يحتسب في معدل العنصر المعني أفضل العددين ويتم استبعاد أسوإ الأعداد.

كما يتم استبعاد أسوإ الأعداد بالنسبة إلى اختبارات الأشغال التطبيقية على معنى الفقرة 7 وما يليها من الفصل 15 (جديد) من هذا القرار، عندما يتم إجراء ثلاثة اختبارات أو أكثر في العنصر نفسه".

وقد أثار تطبيق المطة الثانية من هذا الفصل جملة من الاعتراضات لدى الطلبة ببعض مؤسسات التعليم العالي والبحث وذلك رغم أن النصوص الترتيبية والتفسيرية المشار إليها بالمرجع أعلاه قد صدرت أساسا لتجاوز السلبيات التي شابت الصيغة الأصلية من القرار المتعلق بالأرصدة والامتحانات ولتكريس المبادئ البيداغوجية المتعارف عليها في مجال أنظمة التقييم والامتحانات ولإضفاء المزيد من الشفافية عليها.

وعليه، واعتبارا لصدور النصوص المذكورة في بداية السنة الجامعية الجارية، ونظرا إلى أنه لم يتم في بعض المؤسسات الجامعية إعلام الطلبة بالطرق المثلى وفي الوقت المناسب بما حملته من أوجه تجديد وإصلاح، **فإنه يمكن، وبصفة استثنائية للمجالس العلمية للمؤسسات التي واجهت صعوبات في تطبيق هذا الفصل أن تعتبر أنّ كل الفروض الحضورية التي أجريت أو ستجرى خلال السنة الجامعية الحالية (2012-2013) في العناصر المكونة للوحدات التعليمية الخاضعة كليا للنظام الموحد القائم على المراقبة المستمرة قد تم إنجازها على مستوى الوحدة في كليتها على معنى المطة الأولى من الفصل 16 (جديد) المذكور أعلاه.**

وعلى هذا الأساس، فإنه يحتسب في معدل الوحدة المعنية أفضل عددين ويتم استبعاد أسوء الأعداد وذلك سواء كانت هذه الأعداد في عنصر واحد أو موزعة على مختلف عناصر الوحدة المعنية.

ويجدر التأكيد على أن تطبيقة "سليما" تشتمل على الحل التقني لتنفيذ هذا الخيار البيداغوجي الموكل اعتماده للهياكل العلمية للمؤسسات.

يجري العمل بهذا الإجراء الاستثنائي خلال السنة الجامعية الحالية (2012-2013) فحسب، على أن يتم الالتزام بتطبيق المقتضيات ذات الصلة والواردة بالقرار والمنشور المشار إليهما بالمرجع أعلاه بداية من السنة الجامعية 2013-2014.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

منصف بن سالم